AL-NAHRAIN UNIVERSITY
COLLEGE OF LAW
ISSN:3006- 0605 DOI:10.58255

تطبيقات الذكاء الاصطناعي في وزارة الداخلية العراقية

تبارك كامل حسين
الأستاذ الدكتورة سجى محمد عباس
كلية الحقوق/ جامعة النهرين
kamel1997@gmail.com

Artificial Intelligence Applications in the Iraqi Ministry of Interior

Tabarak Kamel Hussein
Professor Dr. Saja Mohammed Abbas
College of Law/Al-Nahrain University

This work is licensed under a
Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

المستخلص يُعد الذكاء الاصطناعي هو من أسرع التقنيات نمواً في الوقت الراهن، فقد بات متغلغلاً في مختلف المجالات، وقد اهتمت الدول بتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي واستخداماتها في المجالات الأمنية، وهذا التطوير تطلب بعض القرارات الذكية، التي تدعم اتخاذ القرارات الأمنية، وتعزز اعتماد ودعم استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجالات كافة، والجانب الأمني، ليس بمنأى عن هذا التقدم حيث هناك تطور ملحوظ نشهده في هذا المجال، إذ تهدف الجهات الأمنية دائماً إلى خلق منظومة أمنية متكاملة، تعمل على استثمار التقنيات الحديثة والمتطورة وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في منع الجريمة، والتقليل من الحوادث المرورية، ورصد الظواهر السلبية بين افراد، وكذلك التنبؤ بالأحداث واستباقها قبل وقوعها، لتعزيز قدرات الأجهزة المختصة في التعامل بكفاءة وفاعلية وحرفية عالية، مع كل ما يخص أمن الفرد والمجتمع، ويهدف هذا البحث إلى أستكشاف العلاقة بين قدرات الذكاء الاصطناعي وخدمات وزارة الداخلية الرقمية، وتتمثل أهمية البحث من سعيه إلى تحديد قابليات الذكاء الأصطناعي التي تسهم في تقديم خدمات رقمية قادرة على تلبية وتحقيق رغبات افراد المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الذكاء، الاصطناعي، المرافق العامة، وزارة الداخلية العراقية.

Abstract Artificial intelligence (AI) is one of the fastest-growing technologies today, penetrating various fields. Countries have focused on developing AI applications and their uses in security. This development requires smart decisions that support security decision-making and promote the adoption and support of AI applications in all fields. Security is not immune to this progress, as we are witnessing significant development in this field. Security agencies always aim to create an integrated security system that leverages modern and advanced technologies, including AI, to prevent crime, reduce

traffic accidents, monitor negative phenomena among individuals, and predict and anticipate events before they occur. This will enhance the capabilities of specialized agencies to deal with them efficiently, effectively, and with high professionalism. Everything related to individual and societal security. This research aims to explore the relationship between artificial intelligence capabilities and the Ministry of Interior's digital services. The importance of the research lies in its effort to identify the AI capabilities that contribute to providing digital services capable of meeting and fulfilling the desires of community members. Keywords: Intelligence, Artificial Intelligence, Public Utilities, Iraqi Ministry of Interior.

المقدمة

ينظر إلى المرافق العامة التي تستخدم الذكاء الاصطناعي على أنها من الأكثر إبداعاً وتميزاً ورقياً وتطوراً، ومن الأفضل بين أجهزة الشرطة العالمية، شرطة قوية بعطائها المستمر، وعشقها للتميز والتطوير، ومن الأفضل بإنجازاتها وتفوقها ومبادراتها وابتكاراتها، التي جعلت أنظار الشرطة في العالم، تتجه إليها إعجاباً وفخراً ، قوة تدير أعمالها بحكمة وأفكار إبداعية، أكدت انتهاجها لسياسات قوامها التميز والريادة، وذلك بتغيير مسمى الإداره العامة للجودة الشاملة، إلى الإداره العامة للتميز والريادة، حرصاً منها على خلق بيئة تنافسية بين أجهزتها، تواكب توجهات الحكومة بتطبيق أعلى معايير التميز والريادة، وتقديم تجربة متكاملة واستثنائية للمتعاملين، ولكافة أفراد المجتمع[١].

ومن ثمَّ تقديم الخدمات بمواصفات عالمية، تتسم بالسرعة والدقة والمهنية، تهتم لتطلعات المجتمع وطموحاته، بمبادئ (الابتكار والأمن والتواصل)، وبالهوية المؤسسية الجديدة نتواصل ونحمي، نبتكر ونبني، تقرأ الواقع وتخطط للمستقبل، من أجل تحقيق السعادة والأمن والأمان والطمأنينة للجميع، لذلك، فقد اهتمت بكل شيء يضمن سعادة ورفاهية الفرد والمجتمع، حتى إنها تسعى أيضاً، ضمن محور (البحث الجنائي)، إلى دمج تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العمل الجنائي، من خلال التنبؤ بالجرائم بطريقة ذكية، وضمن التحقيقات الجنائية، ودمجها ضمن مجال عمل الأدلة الجنائية، وعمليات الشرطة، وفي الجانب المروري، لتعزيز سلامة وأمن الطرق، إلى جانب استغلال أنظمة الذكاء الاصطناعي في إدارة الأزمات والكوارث[٢].

اولا– أهمية البحث: يكتسب موضوع بحثنا الأهمية الآتية:

١– تركز أهمية بحثنا كونها تركز وضع اطار قانوني لإستخدام الذكاء الاصطناعي في مرفق وزارة الداخلية العراقية.

٢– بيان مدى توافق الواقع التشريعي مع الواقع العملي، وما يستلزمه ذلك من توفير اطار تنظيمي قانوني لكافة جوانب عملية استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة وزارة الداخلية العراقية.

---

[١]د . داود عبد الرزاق الباز، الإدارة العامة (الحكومة) الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه،ط١، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٠٤، ص٧٦ وما بعدها.

[٢]ستار جبار شلاش البدري، العقود الإدارية المستحدثة ودورها في تنظيم المرافق العامة الضرورية في العراق، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة بغداد– كلية القانون– الفرع العام، ٢٠١٦، ص٥٢.

ثانيا– إشكالية البحث: تتمحور اشكالية بحثنا في التساؤلات الآتية:

١– بيان مستوى تطبيق الذكاء الاصطناعي في تسير مرافق وزارة الداخلية العراقية؟

٢– هل تسهم تطبيق أنظمة الذكاء الإصطناعي دوراً في تطوير إدارة وزارة الداخلية العراقية؟

ثالثا– منهجية البحث: من اجل الإجابة عن اشكالية بحثنا اعتمدنا المنهج الوصفي عن طريق تجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بإشكالية البحث وطرح التساؤلات حولها وامكانية الإجابة عنها بربط المعلومات ببعضها بوساطة استعراض المواقف الفقهية والتشريعية والقضائية لتكوين وصف دقيق للمشكلة المعروضة، للوقوف على معرفة تامة لعملية استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة وزارة الداخلية العراقية.

رابعا– هيكلية البحث: سنقسم هذا البحث على ثلاث مباحث، نتناول في المبحث الاول التشكيلات الذكية في وزارة الداخلية، ونخصص المبحث الثاني الى تطبيقات الذكاء الإصطناعي في المجال التنظيمي والأمني، ونتناول في المبحث الثالث تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تقديم الخدمات لأفراد المجتمع، ونختتم المبحث ببعض الاستنتاجات والمقترحات الهادفة الى تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي في وزارة الداخلية العراقية.

المبحث الاول

التشكيلات الذكية في وزارة الداخلية

ان التطورات التي حصلت وانعكست على عمل جهاز الشرطة ، والصعوبات التي طرحناها ، دعت الى الحاجة لإيجاد سبل جديدة ومتطورة لمواجهة الجرائم هو تبني وسائل متطورة وذكية في عمل رجل الشرطة ، تسهل له عملية تعقب الجرائم ومرتكبيها ، في مثل هكذا نوع من الجرائم[١].

وان القوانين المتعلقة بقوى الأمن الداخلي كقانون عقوبات قوى الأمن الداخلي رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٨ المعدل ، وقانون أصول المحاكمات الجزائية لقوى الأمن الداخلي رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٨ ، كان القصد منها تنظيم عمل مؤسسات قوى الأمن الداخلي بصورة تحقق السرعة في أداء الخدمة ، والحفاظ على الضبط والربط بين صفوف الشرطة فهو متعلق بهذه الفئة دون غيرها، وذلك من خلال تنظيم أهم القواعد العامة المتعلقة بإجراءات المتنوعة التي يمارسها رجل الشرطة، ولكن بوصفه رجل شرطة ، لا بوصفه عضو من اعضاء الضبط القضائي، اللذين يعدون بوصفهم هذا مساعدين لجهاز القضاء . وسنقسم هذا المبحث على النحو الآتي:

المطلب الاول

المديرات والاقسام الأمنية التي تبنت تطبيقات الذكاء الاصطناعي

من هذا المنطلق كان لوزارة الداخلية عن طريق تشكيلاتها المختلفة دور بارز في التصدي للجرائم عن طريق اساليبها الحديثة ، ونهضت بالواجبات والمهام المناطة بها ، ومن أهم التشكيلات المستحدثة في وزارة الداخلية التي طبقت الذكاء الاصطناعي في الآتي:

---

[١] اللواء الدكتور اياد عبد الحمزة بعيوي، النقيب الحقوقي بلال عبد الرحمن المشهداني، المسؤولية الجزائية المترتبة على جريمة الابتزاز الالكتروني، دراسة مقارنة، ط١، مكتبة القانون المقارن، بغداد، ٢٠٢٠، ص٤٥.

الفرع الاول

مديرية الجريمة الالكترونية

بهدف دعم العمل الأمني في مكافحة الجريمة بمختلف أشكالها، حصلت موافقة السيد القائد العام للقوات المسلحة على ما عرضه السيد وزير الداخلية لاستحداث مديرية مكافحة الجرائم الإلكترونية، وتأتي هذه الخطوة بدعم مباشر من قبل السيد القائد العام للقوات المسلحة وبإشراف السيد وزير الداخلية لمنع او الحد من هكذا جرائم إلكترونية، وتم انشاء هذه المديرية نتيجة لتطور اساليب ارتكاب الجرائم، وباستخدام تقنيات وبرمجيات حديثة من توضيح ومضاهاة الصور ، وتسجيلات الفيديو والصوت ومقارنتها ، وتفريغ محتويات الهاتف الذكي والحواسيب ، وكسر الشفرات واختراق المواقع الالكترونية ، ومواقع التواصل الاجتماعي ، بهدف تعقب المجرمين ، **اما واجبات المديرية:**

أ- الكشف عن محل الحوادث وتتبع كاميرات المراقبة.

ب- فحص الصور ومطابقتها وفحص الصور الحقيقية وتمييزها من المفبركة .

ت- فحص وتفريغ اجهزة تسجيل الكاميرات (DVR) .

ث- فحص وتفريغ أجهزة الموبايل المختلفة .

ج- فحص وتفريغ الحاسبات وكافة وسائل الخزن .

ح- استرجاع المحذوف من الهواتف النقالة والحواسيب وأجهزة الخزن .

خ- فتح الرموز السرية لبعض الحواسيب والهواتف النقالة وأجهزة تسجيل الكاميرات باستخدام المهارات الشخصية من قبل الخبراء .

د- الوصول الى معلومات بعض صفحات مواقع التواصل الاجتماعي وتزويد الجهات القضائية والتحقيقية بالمعلومات المطلوبة .

ذ- فحص وتفريغ ومطابقة الصوت والتي ازدادت بشكل كبير بعد انتشار تسجيل الصوت في الهواتف النقالة، ومن دون علم المتصل الآخر لكونها لا تعطي إشارة عند التسجيل.

الفرع الثاني

قسم مكافحة الجريمة الالكترونية في وكالة الاستخبارات

في عام ٢٠٠٧م تم استحداث قسم متخصص لمكافحة الجريمة الالكترونية (قسم مكافحة الجريمة الالكترونية) الذي يعد التشكيل الاختصاصي الأساسي في وزارة الداخلية ، والذي يعمل بتماس مع القضاء العراقي في مكافحة جريمة الاعتداء على وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية، وينفذ الأدوار المهمة والمعقدة بشقيها الفني والاستخباري ، كونه يتعامل مع جرائم مستحدثة وفق إمكانيات تقنية ، وبنى تحتية وتشريعية فقيرة في الدولة ، تفتقر الى ادنى الخدمات، بالإضافة الى تعامل كوادر الوكالة مع اخطر أنواع جريمة الاعتداء على وسائل الاتصالات

السلكية واللاسلكية ، وهي الإرهاب الالكتروني، ومحاربة التطرف ، وبث الاشاعات الهادفة الى زعزعة الامن والاستقرار [١] .

فقد أدت دوراً فاعلاً في مكافحة الجريمة الالكترونية بمختلف اشكالها ، ووفق القوانين النافذة ، والمعايير الدولية، وباستخدام الأساليب الفنية الحديثة قدر المستطاع ، واستخلاص البيانات والمعلومات من شرائح الموبايل ، وأجهزة الحاسوب ، وذاكرة الهواتف العائدة للمتهمين بالجرائم ، كما قامت بإجراء التدقيق الأمني لمنح الموافقات الأمنية لأصحاب الأبراج ومجهزي خدمة الانترنت ، كذلك حجب الحسابات والصفحات على مواقع اتواصل الاجتماعي (فيسبوك–تويتر–انستكرام) والتي تعود للمجموعات الإرهابية والمروجة للجرائم المنظمة ، وكذلك متابعة قضايا غسيل الأموال التي تتم من خلال الأجهزة الالكترونية ، وغيرها الكثير من الاعمال المهمة التي مارستها هذه الشعبة المهمة من شعب وزارة الداخلية العراقية .

ثالثا– قسم الاستجابة الاولية في مديرية الاتصالات والنظم المعلوماتية: يقوم القسم بتامين الاتصالات اللاسلكية المشفرة بجميع مفاصل الوزارة و الوزرات والدوائر الحكومية الأخرى عن طريق إدارة وتشغيل وصيانة منظومة الاستجابة الأولية التي تعمل بنظام التترا في بغداد والمحافظات وفقا للمواصفات القياسية ومراقبة عمل كافة مواقع المنظومة (معيدات البث) من خلال غرفة المراقبة الـ (CC) للتأكد من صلاحيتها للعمل وصيانة وتصليح المعدات الخاصة بالمنظومة وبالتنسيق مع الشركات المتعاقد معها لهذا الغرض وفتح الدورات لرفع الكفاءة الفنية للكادر العامل وإعداد الطلبات الخاصة بتامين المواد الاحتياطية وإدخال وإخراج الأجهزة العاملة على المنظومة بناءً على طلب يقدم من الجهة المستفيدة أو عند حصول سوء استخدام للأجهزة ويرتبط بالقسم الشعب التالية: يقوم بتامين الاتصالات اللاسلكية المشفرة لجميع مفاصل الوزارة و الوزرات والدوائر الحكومية الأخرى عن طريق إدارة وتشغيل وصيانة منظومة الاستجابة الأولية التي تعمل بنظام التترا في بغداد والمحافظات ومراقبة عمل كافة مواقع المنظومة.

واخيرا بهدف دعم العمل الأمني في مكافحة الجريمة بمختلف أشكالها، حصلت موافقة السيد القائد العام للقوات المسلحة على ما عرضه السيد وزير الداخلية لاستحداث مديرية مكافحة الجرائم الإلكترونية، وستعمل هذه المديرية المستحدثة على التحقيق في الجرائم التي تتم عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي، وتأتي هذه الخطوة بدعم مباشر من قبل السيد القائد العام للقوات المسلحة وبإشراف السيد وزير الداخلية لمنع او الحد من هكذا جرائم إلكترونية.

المطلب الثاني

مركز الامن السيبراني في وزارة الداخلية العراقية

استحدثت وزارة الداخلية العراقية هذا المركز من اجل بناء فضاء سيبراني آمن وموثوق يعزز الثقة في التقنيات الرقمية لوزارة الداخلية ويحمي البيانات والمعلومات عالية الاهمية من التهديدات السيبرانية، **والامن** السيبراني هو مجموعة

[١] ينظر المادة (٩/رابعا) من قانون وزارة الداخلية رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٦.

الإجراءات والتقنيات والسياسات المستخدمة لحماية الفضاء السيبراني من التهديدات والاختراقات والحد من الهجمات الإلكترونية. وفق الآتي:

اولا- تأسيس مركز الامن السيبراني في وزارة الداخلية: حسب الاستراتيجية الوطنية للامن السيبراني وبدعم من السيد وزير الداخلية المحترم تم تأسيس مركز الامن السيبراني في وزارة الداخلية في ٢٠٢٢/١٢/٤، يعد مركز الأمن السيبراني مركز أمني معلوماتي يعنى بمجالات الأمن السيبراني ويرتبط بمكتب معالي السيد الوزير يعمل المركز على تعزيز جهود وزارة الداخلية في بناء منظومة فعالة للأمن السيبراني ويهدف الى تطويرها وتنظيمها لحماية الوزارة من تهديدات الفضاء السيبراني ومواجهتها بكفاءة وفعالية بما يضمن استدامة العمل والحفاظ على الأمن الوطني وسلامة بيانات ومعلومات المؤسسات والأفراد.

ثانيا- اهداف المركز:

أ- منع الاطلاع او التعديل او الحذف او الاضافة الغير مصرح بها على البيانات.

ب- الحد من اساءة استخدام تكنلوجيا المعلومات والاتصالات.

ت- منع الاختراق وتسريب قواعد البيانات والكتب الرسمية وتعطيل الخدمات الالكترونية.

ث- التأكد من عدم إساءة استخدام الصلاحيات في الانظمة الالكترونية.

ثالثا- مهام مركز الامن السيبراني:

أ- وضع السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالامن السيبراني ومتابعة تنفيدها.

ب- ادارة حوادث وتهديدات الامن السيبراني.

ت- الكشف عن الثغرات الامنية في التطبيقات والمواقع والانظمة.

ث- الكشف عن نقاط الضعف في البنى التحتية للشبكات السلكية واللاسلكية .

ج- تحليل مواقع الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.

ح- تثقيف ونشر الوعي الامني بين منسوبي قوى الامن الداخلي وباقي شرائح المجتمع.

خ- مراقبة وتحليل مراكز البيانات والمحطات الطرفية الخاصة.

د- الاستجابة والحد من عمليات اساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

يلخص الباحث مما سبق ان لوزارة الداخلية دورا كبيراً في تحقيق الامن والاستقرار الداخلي والخارجي بما تتخذه من خطوات في التعامل مع احداث وتطورات مراحل الجريمة، سواء من محاولات منع وقوع الجرائم من خلال التدابير التأمينية اللازمة ان من خلال التدابير اللازم اتخاذها بعد وقوع الجريمة للإقلال حجم الخسائر الناتجة عنها، وكذلك يتمثل هذا الدور من خلال اتخاذ إجراءات امن المعلومات ومن خلال المديريات والاقسام ذات العلاقة لمواجهة تلك الجرائم المنظمة، وكذلك يتبلور دور جهاز الشرطة في عمليتي التفتيش والضبط لما يسفر هذا التفتيش من ادلة تفيد في اثبات وقوع الجريمة والتحقق من وقوعها، وصولاً الى تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في كافة مفاصل وزارة الداخلية .

المبحث الثاني

تطبيقات الذكاء الإصطناعي في المجال التنظيمي والأمني

تسعى وزارة الداخلية العراقية الى تطبيق أحدث الانظمة الإدارية والتقنية واستخدام مقاييس أداء علمية، وتوصيف مفصل للمهام والواجبات والصلاحيات، وامتلاك مؤشرات للأداء المؤسسي، وتمارس التخطيط الاستراتيجي، وتسعى دائما إلى جودة الخدمات الإلكترونية وتبسيط الإجراءات، وإدارة الموارد البشرية بكفاءة عالية، وتسعى إلى تشجيع روح الإبداع والابتكار والعمل بروح الفريق الواحد، وعن طريق وضع استراتيجية عامة للتعامل مع الإنسان بصرف النظر عن موقفه من القانون، وما إذا كان ملتزما بالقانون أو مخالفاً له، وأطلق عليها "نطاق التعامل" وهو يمثل الحد الأدنى فى عدم انتهاك حقوق الإنسان وسياجه الواقى فى عدم تجاوز قواعد القانون[١]، تبنت وزارة الداخلية العراقية الذكية توظيف الذكاء الاصطناعي في مجالات أمنية متعددة منها مجال تنظيم حركة المرور وفرض الأمن وعلى ذلك سنتولى عرض هذه التطبيقات في ضوء الآتي:

المطلب الاول

تطبيق الذكاء الاصطناعي في مرفق المرور

بعد أن أصبحت الحوادث المرورية مصدر قلق وانتهاك لحقوق اغلب أفراد المجتمع وهي من المشكلات الكبيرة في معظم بلدان العالم فهي تستنزف الموارد البشرية والمادية للمجتمع أضافة الى أنها سبب في المشاكل النفسية والاجتماعية، وأن مواجهة هذه المشكلة يجب أن تكون مواجهة مبنية على أسس علمية تقوم على تضافر مختلف الجهود والتخصصات وتقتضي الحصول على بيانات متعلقة بالمشكلة وهذه البيانات يمكن الحصول عليها من المصادر الرسمية لأجهزة المرور وإذا لم يتم الحصول عليها فيصبح من الضروري القيام بدراسة ميدانية لجمع الحقائق، ووضع الحلول والمقترحات لعلاجها أو التخفيف عنها أو الوقاية منها ، وسنتولى بيان اهم التطبيقات الذكية في مرفق المرور:

اولا- السيارة المرورية الذكية: تم مؤخراً استخدام عديد من العجلات الذكية الخاصة برصد المخالفات المرورية، وتهدف إلى الحد من عدد رجال المرور في المطاردات عالية السرعة في تنظيم الحركة المرور والمواقف المساعدة في الحفاظ على سلامة الضباط والمواطنين ورصد المخالفات المرورية[٢].

ثانيا- الكاميرات المرورية الذكية والأشارات الضوئية الذكية: إن الجهود المبذولة في أغلب البلدان في قطاع المرور، بمجالاته شتى ملحوظة، ولكن لا بد من توسيع دائرة رصد المخالفات آلياً، إذ إنّها تقتصر حالياً على المخالفات العامة، وأمر شمول للمخالفات كافة من خلال التعرف إلى أنماطها ذاتياً، وتفعيل توظيف السجلات وسجلات

---

[١] احمد حسن فولي، مواجهة القانون الدولي للروبوتات المقاتلة وضبط استخدام الذكاء الاصطناعي في صناعة الاسلحة، مجلة الأمن والقانون، اكاديمية شرطة دبي، مجلد٢٩، عدد١، ٢٠٢١، ص١٥.

[٢] فائق عوض، استعمالات تقنيات الذكاء الاصطناعي بين المشروعية وعدم المشروعية، بحث منشور، في مجلة الجنائية القومية، المجلد الخامس والستون، العدد الأول، مارس، مركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية مصر، ٢٠٢٢م، ص ٢١.

كاميرات المراقبة في الطرق العامة والفرعية من خلال تحليلها، واتخاذ القرارات ذاتياً من اجل تسهيل حركة المرور، فضلاً عن تفعيل خاصية الإشارات الضوئية الذكية وغيرها من مجالات هذا القطاع، هذه الإجراءات موجودة ضمن الامكانيات العامة و لاسيما وأن البنية التحتية تدعم ذلك[١].

ثالثا- تقنيات ادارات المرور: اتخذت الدول مزيدًا من الإجراءات والجهود المتنوعة والشاملة لتأمين انسيابية حركة المرور في الطرق العامة -داخل المدن وخارجيا- منها **تقنيات ادارات المرور** حرصا منها على حماية حقوق الأشخاص والممتمكات من مخاطر الحوادث المرورية[٢]، حيث يقوم الرادار الجديد بالتعرف على اللوحات المعدنية للسيارات المطلوبة أمنيا من خلال اللوحات المعدنية المثبتة عليها أو من خلال الملصق الاليكتروني للسيارة، كما يسجل الرادار المخالفات فيديو وإرسالها لغرفة العمليات في وقت ارتكابها، كما يمكنه من تحديد نوع السيارة لمعرفة سرعتها المقررة على الطريق كما يتمكن الرادار من مراقبة وتحديد المسافات بين السيارات، كما يستطيع الرادار الجديد مراقبة الطريق في الاتجاهين وتحديد السيارات التي تتخطى السرعة المقررة وضبط مخالفات التحدث في الهاتف المحمول ومخالفات عدم ربط حزام الأمان ومخالفات كسر الإشارة، وتستخدم في اماكن معينة من العراق تقنيات رادارات المرور لرصد وتسجيل المخالفات المرورية على الطرق السريعة والشوارع الرئيسية[٣]، وتتمثل هذه التقنيات في استخدام أجهزة الرادار للكشف عن المركبات التي تتجاوز السرعة المحددة وتسجيل صورة للمركبة ورقم لوحة التسجيل، وتستخدم المصالح بعض محافظات العراق أنواعًا مختلفة من رادارات المرور، بما في ذلك الرادارات الثابتة والمتنقلة، **وتتمثل اهمية هذه التقنيات في ضوء النقاط الآتية**[٤]:

١- تتمثل مزايا الرادارات الثابتة في أنها تثبت في مواقع محددة وتعمل باستمرار للكشف عن المخالفات، بينما تعمل الرادارات المتنقلة وتنقل من مكان لآخر لتغطية مناطق مختلفة.

٢- تستخدم الرادارات المتنقلة في العراق عادة في الأماكن التي تشهد حركة مرور عالية وتتطلب مراقبة مكثفة، مثل الطرق السريعة والمحاور الحيوية، ويتم نشر الرادارات المتنقلة عادة في الأوقات التي تشهد فيها زيادة في حركة المرور، مثل الأوقات الذروة خلال الصباح والمساء [٥].

---

[١] حسين يوسف ابو منصور، الذكاء الاصطناعي وابعاده الأمنية، وركمة تحليل سياسات امنية في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – السعودية / ٢٠٢٠م ، ص ١٣٥.

[٢]حسن محمد علي حسن البنان، مبدأ قابلية المرافق العامة للتغيير والتطوير، دراسة في تطور تشاط المرافق العامة الاقتصادية، جامعة الموصل- كلية القانون ، ٢٠٠٥، ص٢٢ وما بعدها.

[٣] فائق عوض، استعمالات تقنيات الذكاء الاصطناعي بين المشروعية وعدم المشروعية، بحث منشور في المجلة الجنائية القومية، المجلد الخامس والستون، العدد الاول، مارس، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مصر، ٢٠٢٢، ص٦٧.

[٤] مصطفى سعد حمد خلف، جريمة الإرهاب عبر الوسائل الإلكترونية، دراسة مقارنة بين التشريعين الأردني والعراقي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، ٢٠١٧، ص٧٨- ٧٩.

[٥] د.حمدي القبيلات، القانون الإداري، ج١، ط١، دار الوائل للنشر، ٢٠٠٨، ص٢٨٦-٢٨٧

٣- يتم تنفيذ هذه التقنيات بالتعاون بين عدد من الجهات المختلفة في العراق، بما في ذلك المديرية العامة للمرور والشرطة العراقية ووزارة الداخلية.

٤- تعمل هذه التقنية على ان يتم تحرير مخالفات المرور بناءً على الصور التي تم التقاطها بواسطة رادارات المرور، وتتضمن المخالفات غرامات مالية وفقًا للقانون العراقي للمرور، حيث تم نشر في اماكن معينة رادارات مرورية ذات تقنية عالية الجودة، وكذا كاميرات مراقبة في كافه الطرق والمحاور الحيوية بكافه المحافظات لرصد حركة السير والتعامل الفوري مع حوادث الطرق بشكل مباشر[١].

٥- ان تطبيق هذه التقنية يؤدي يساير اهتمام الدولة بالمشروعات القومية الكبرى، واستمرارا للجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة ، وتطوير مستوي الخدمات المقدمة للمواطن العراقي، وتولى الدولة اهتماما بالغا بالمشروع القومي للطرق والكباري، الذي يأتي على رأس هذه المشروعات ويمثل العصب الرئيسي الذي تقوم على أساسه التنمية الاقتصادية والاجتماعية[٢].

تلخص الباحثة مما سبق أن ما قامت به وزارة الداخلية العراقية بالاستعانة بكاميرات المراقبة لتنظيم حركة المرور، والوقوف على أماكن التكدس المرورى والشوارع المزدحمة نتيجة حوادث الطريق، والمظاهرات والوقفات الاحتجاجية والعمل على فك هذه الاختناقات المرورية وتحويلها إلى الشوارع البديلة خاصة فى أوقات الذروة صباحا أو مساء، وكذا رصد المخالفات المرورية واثباتها ونقلها فو ار على أجهزة الكمبيوتر الخاصة وأقسام وادارات المرور، حيث استحدثت بغداد نظاما آليا لإدارة حركة المرور لمعالجة مشاكل الازدحام المروري المزمنة، يستخدم النظام كاميرات المرور وأجهزة الاستشعار لمراقبة تدفق حركة المرور وضبط توقيت الإشارة وفقا لذلك، ساعدت إدارة حركة المرور في الوقت الفعلي في الحد من الاختناقات المرورية، وتحسين السلامة على الطرق، وتقليل مستويات التلوث المرتبطة بالمركبات الخاملة.

المطلب الثاني

البوابات الالكترونية وكاميرات المراقبة الأمنية

سنتولى في هذا المطلب دراسة البوابات الالكترونية وكاميرات المراقبة الأمنية في فرعين وعلى النحو الآتي:

الفرع الاول

البوابات الالكترونية الأمنية

تبنت وزارة الداخلية العراقية البوابات الإلكترونية لما لها من دور كبير في تنظيم عمل المنشآت الحيوية، والتي تأخذ الشكل التنظيمي بما يتلائم مع طبيعة عمل المنشآة، مثل التعليمات بالسماح لأفراد والجمهور بدخول المنشآة، وتلك التعليمات الخاصة بالمنشأة تعتمد علي هذه المنشأة بالذات فما يصلح لهذه المنشأة قد لايصلح لغيرها حتي وإن كانت تؤدي نفس وظيفتها، والأهمية دائما هي توفير الأمن والسلامة لمرتادي المنشأة حسب طبيعة عملها، أي أن

[١] خالد بن سلمان، محمد بن عبد الله، أمن المعلومات بلغة ميسرة، جامعة الملك سعود، ط ١، ٢٠٠٩م، ص٢١.

[٢] د.مازن ليلو، القانون الإداري، ط٩، مطبعة جامعة دهوك، ٢٠١٠، ص ١٠٧.

دراسة طبيعة عمل المنشأة هو ما يحدد أولوية الأمن، فعلي سبيل المثال المستشفيات، تحدد ساعات معينة في اليوم لزيارة المرضي، وإذا لم يكن هناك حراس للبوابات سيحدث فوضي في دخول الجمهور في أوقات غير مسموح لهم بالزيارة، وإذا لم يتم أستخدام بوابات إلكترونية للكشف عن المواد لتعرضت المستشفي لدخول أدوات ومواد غير مصرح بها، ومن ثمَّ تعرض المستشفي والمرضى لخطر جسيم، أو حتي دخول أطعمة غير مصرح بها للدخول، فالمصانع مثلاً لها تعليمات خاصة تتوافق مع طبيعتها، والتي تشمل أوقات الدخول والخروج للعمال والجمهور، إلي جانب تفتيش السيارات، سواء قبل دخولها المصنع أو خروجها، فمن الممكن أن يتعرض المصنع لسرقة معداته مثلاً أو منتجات المصنع، وعليه يتأكد حراس البوابة من التصاريح الخاصة بالسيارات ومهامها، وحتى السيارات التي تدخل للمصنع من الممكن أن يكون بداخلها مواد متفجرة أو مواد لا يجب وجودها في المصنع و التي أرسلها أحد المنافسين أو المتآمرين علي المصنع للزج به في مشكلات كبيرة، ولذلك يكون من مهام تلك البوابات وحراسها منع دخول مثل تلك المواد[١]، ويوجد العديد من البوابات الإلكترونية التي تختص بإكتشاف المواد المعدنية وتقوم بتقسيم جسم الانسان الى عدة مناطق وعند شعورأى منطقة من البوابة الامنية بالمعادن تضيئ لمبات تشير الى اتجاه المعدن مع صدور صوت انذار من البوابة الامنية وبوابات أمنية للكشف عن المتفجرات وبوابات أمنية من اجل حراسة المحلات والمولات الكبري وتتميز بوابة المولات بشكلها الانسيابى وكفاءتها العالية، وسهولة استخدامها، وتعد بوابات كشف انذار الملابس من البوابات واسعة الكشف للترددات اللاسلكية، و تصدر أنذاراً، و تتعدد أنواعها وأشكالها، فمنها بوابات جراجات أفقى "اوتوماتيك بالريموت أو عبر الكابلات"، وهي أكثر البوابات فعالية للكشف عن المعادن عبر الانذار الصوتي و الاضاءة، والتي تقوم بتحديد لمكان وجود المعدن في الجسم، وذات حساسة للكشف عن الأسلحة من أعلى البوابة لتصل الحساسية للأرضية بوابات جراج مفصلية، وهي التي تعمل على الابواب المفصلية[٢]، ويشمل الحد الأدني لتأمين ومراقبة المنشأت الأمنية والحيوية التغطية المناسبة للأماكن التالية[٣]:

١. جميع الطرقات الداخلية داخل المنشآة، والطرق والشوارع الداخلية، والمخازن بصفة عامة وخاصة مخازن الأسلحة والذخيرة، وأماكن مسح وتفتيش السيارات، وبوابات دخول السيارات.
٢. أماكن إنتظار السيارات (فوق الأرض/ تحت الأرض)، وجميع المداخل والمخارج وتشمل البوبات وأسطح المباني، وأماكن تردد الزائرين (كافتريات/ صالات إنتظار/ قاعات إستقبال/....).
٣. غرف المعلومات والأرشيف وأماكن حفظ الوثائق والمكاتبات، وغرف توزيع الكهرباء واللوحات الرئيسية للكهرباء، وجميع الغرف والشبابيك الخاصة بالتعالمات المالية، والطرقات أمام قفص الاتهام وغرف الحجز.

---

[١]د. عبد الاله النوايسة، جرائم تكنولوجيا المعلومات، شرح الاحكام الموضوعية في قانون الجرائم الإلكترونية، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٧، ص١٢.

[٢]الفريق ضاحى خلفان تميم: تجربة شرطة دبى فى خدمة العملاء والمجتمع، الطبعة الثانية، إدارة الجودة الشاملة بشرطة دبى، ٢٠٠٠، ص ١٤ وما بعدها.

[٣]د. صلاح الفضلي، آلية عمل العقل عند الإنسان، عصر الكتب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٩م، ص١٤٧.

٤. الأماكن ذات الأهمية طبقا لطبيعة عمل المنشآة، والأسوار الخارجية، وغرف المشاهدة لمنظومة الكاميرات، وأماكن تواجد الحراس.

اما خدمات البوابات الإلكترونية تقدم هذه البوابات عديد الخدمات المتمثلة في أوامر القوة، وموجز البلاغات، وقائمة الضباط المناوبين، الخطة السنوية الالكترونية، ومنتدى مناقشة عبر الخط، والراتب وإشعار الراتب بالتفصيل، والبريد الإلكترونى، وخريطة الموقع، والربط بدليل المستخدم على الشبكة الداخلية، وكاميرات المراقبة[١].

الفرع الثاني

أنظمة المراقبة بالكاميرات الأمنية

تعد كاميرات المراقبة الذكية من اهم التقنيات التي تم تينيها من قبل وزارة الداخلية العراقية، وتتكون أنظمة المراقبة بالكاميرات من مجموعة كاميرات متصلة عن طريق وسط تراسلي مع جهاز تسجيل مركزي أو عدة أجهزة تسجيل منفصلة تقوم بتسجيل الأحداث لمدة زمنية تتحدد طبقا للسعة التخزينية المتاحة وفي كثير من الأحيان يتم تحليل المادة المصورة بالكاميرا ذاتها أو بجهاز التسجيل لإستخراج إحصائيات وبيانات تفيد في إكتشاف الجريمة قبل وقوعها وتتضمن المنظومة مستويات تأمينية لدخول المنظومة والتعامل معها، ويجب أن تكون أجهزة التسجيل وغرفة المشاهدة الرئيسية في مكان مؤمن، وتنقسم كاميرات المراقبة إلى نوعين أساسيين هما: كاميرات داخلية Indoor وكاميرات خارجية Outdoor ويشتمل كل نوع منهم على كاميرات منها الثابتة والمتحركة وأيضًا السلكية واللاسلكية، ولكن هناك العديد من الخواص والميزات التي يجب أن نتعرف عليها، فهي تميز كل كاميرا عن الأخرى حتى نستطيع تحديد نوعية الكاميرا الجيدة والتي ستُلبي احتياجنا الفعليّ، في حين أنّ كلاً من هذه المجموعات لديها أنماط مختلفة من الكاميرات داخلها، وهذه الاختلافات تصبح واضحةً عند مقارنة الميزات، وتوجد أي من الكاميرات التي نتحدث عنها من نوع كاميرات القبة "كاميرات على شكل قبة مستديرة"، وليس لأنّ كاميرات القُبة ذات جودة أقل، ولكن لأنّها ببساطة ليست ضرورية لمُعظم أنظمة كاميرات المراقبة، وعليه فإن هذه الانواع تشمل كاميرات داخلية (ثابتة ومتحركة)، كاميرات خارجية (ثابتة ومتحركة)، كاميرات بعيدة المدي، كاميرات رؤية ليلية، كاميرات حرارية[٢]، وتشمل منظومة التأمين بكاميرات المراقبة أماكن مشاهدة غرفة رئيسية بإداره بقسم أمن المنشأة لمشاهدة كافة الكاميرات عدا الكاميرا الموجودة داخل الغرفة، وغرفة رئيس إدارة قسم الآمن ومتاح له مشاهدة كافة كاميرات المنظومة، وتزود أكشاك الحراسة أو أماكن التفتيش بشاشة لرؤية الكاميرات التي تخدم نطاق مسؤليتها

[١] د. محمد احمد المعداوى عبدربه مجاهد، المسئولية المدني عن الروبوتات ذات الذكاء الإصطناعي، المجلة القانونية، كلية الحقوق – جامعة القاهرة، ٢٠٢٠، ص٢٨٩ وما بعدها.

[٢] د. منصور العور، تجربة القيادة العامة لشرطة دبى فى تحقيق الجودة والتميز المستمر، الطبعة الثانية، إدارة الجودة الشاملة، شرطة دبى، ٢٠٠٠، ص ٢٨، ٢٩.

التأمينية، ومكان التجمع حالة إخلاء المنشأة[١]، وترجع أهمية كاميرات المراقبة للعمل الأمني، أنه في ظل التطور الهائل في مجال كاميرات المراقبة خلال السنوات القليلة الماضية أضفت عليها سرعة في الأداء وزيادة في الدقة فضلا عن تقديم الإحصائيات الهامة وتوفير الإنذار المبكر قبل وقوع الجرائم والذي يسهم بشكل حيوي في تعزيز الأداء الأمني.

اولا- اهمية كامرات المراقبة: لكاميرات المراقبة الأهمية الآتيه[٢]:

أ- تساهم في تقليل أعداد القائمين بنوبات الحراسة.

ب-تكشف التفاصيل الدقيقة التي يعجز العنصر البشري عن إكتشافها.

ت-تساعد في عمليات كشف التسلل.

ث-تعمل في كافة ظروف الإضاءة.

ج- نشطة بإستمرار فلا تمل أو تصاب بالنعاس ولا تتقيد بأوقات عمل محددة.

ح- لاتعرف المجاملات ولا تتعامل مع الاشخاص بحسب المنصب الوظيفي.

خ- تعد أحد أهم وسائل الردع النفسي.

د- تساهم في إكتشاف الجرائم قبل وقوعها.

ذ- تساهم في التوصل للجناة عقب ارتكابهم الجرائم.

ثانيا- اعتبارات وضع كاميرات المراقبة: هناك بعض المعايير الهامة التي يجب أن نأخذها في الاعتبار في كاميرات المراقبة[٣]:

أ- خاصية كشف الحركة: يمكن أن ترسل الكاميرات الإخطارات عندما تستشعر الحركة داخل مجال الرؤية، هذه الإخطارات يمكن أن تنبهك إلى النشاط المشبوه حتى تتمكن من المراقبة.

ب-خاصية الرؤية الليلية: تؤثّر المسافة التي يمكن من خلالها تسجيل الصور في حالات الإضاءة الخافتة، أو منعدمة الإضاءة تأثيرًا كبيرًا على فعاليتها، لأنّ النشاط الإجرامي غالبًا ما يحدث في الليل.

ت-مجال الرؤية: مجال الرؤية يشير إلى مدى اتساع الزاوية التي يمكن للكاميرا التسجيل فيها، وهذا مهم لأنّه سوف يؤثر على عدد الكاميرات التي ستحتاجها ومكان وضعها.

---

[١] اللواء دكتور أحمد ضياء الدين: الظاهرة الإجرامية بين الفهم والتحليل، دراسة نفسية قانونية للجريمة سلوكا ومواجهة فى ضوء مبادئ الاجرام والعقاب، ط٢، القاهرة: أكاديمية الشرطة، ٢٠١١، ص ٨.

[٢] د. جميل عبد الباقى الصغير: الإنترنت والقانون الجنائى، الأحكام الموضوعية للجرائم المتعلقة بالإنترنت القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠١، ص ٢٣.

[٣] اكثم وجيه عبد الرحمن سليمان، تنظيم المرافق العامة – دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠١٤، ص٤٥-٥٦.

ث- الحركة: بعض الكاميرات يُمكنها أن تلتف أو تميل ممّا يجعلها قادرة على تسجيل مساحة أكبر من الكاميرا الثابتة، ومن ثمَّ تقليل العدد الإجمالي للكاميرات اللازمة لمراقبة منطقة معينة.

ج- الصوت: تُشير ميزة الصوت إلى الكاميرا التي تستقبل الصوت عبر ميكروفون، يُرسِل صوتًا عبر مكبر صوت أو كليهما.

ح- الدقة ودرجة الوضوح: يحدد مدى وضوح الصورة من الكاميرا الخاصة بك، حيثُ أنّ الصورة الواضحة مفيدة جدًا عند محاولة التعرف على الوجوه، أو العناصر الموجودة في الصور التي تسجلها الكاميرا.

خ- الاتصال بشبكة لاسلكية واي فاي: يمكن للكاميرا مع واي فاي التواصل مع الشبكة المنزلية لاسلكيًا، والتي يمكن أن تكون سهلة جدًا في التركيب، وأيضًا أقل عرضة لتعطيل، لأنّه ليس لديه الأسلاك التي يمكن قطعها [١].

نستخلص مما تقدم أن أنظمة كاميرات المراقبة إلي دورها الفعال في تعزيز أداء العنصر البشري بالإضافة غلي دقتها وقدرتها علي إكتشاف مواطن الخطر وتمكن العنصر البشري من التعامل مع التهديد والخطر بسرعة وفاعلية ونظرا لأهميتها في تعزيز الأمن صدرت العديد من التوجيهات الى تبني هذا النظام المتطور من اجل التنسيق الأمني لمنظومة كاميرات الرصد المرئي لوضع الأسس والمعايير اللازمة لمنظومات كاميرات المراقبة والتي تخدم العمل الأمني وإعداد عدة مواصفات فنية واشتراطات أمنية لمنظومات كاميرات المراقبة تختلف فيما بينها طبقا لطبيعة المنشأة المراد تأمينها ومميزات وعيوب أنظمة المراقبة ومكوناتها والأماكن المستهدف تغطيتها بالمنشأت الأمنية والإشتراطات العامة لمنظومة المراقبة بالكاميرات الأمنية.

المبحث الثالث

تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تقديم الخدمات لأفراد المجتمع

ببنت وزارة الداخلية عديد من التطبيقات الرامية الى تقديم افضل الخدمات لأفراد المجتمع ولعلَّ الجواز الألكتروني واصدار البطاقة الوطنية من أبرز الخدمات في هذا الصدد وسنتولى تفصيلها في الآتي:

المطلب الاول

تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مديرية الجوزات العامة

تبنَّت وزارة الداخلية عملية اصدار جواز السفر الإلكتروني فهو جواز ذكي يحتوي على شريحة دقيقة (رقاقة)(RFID) مميزة تحمل بيانات الشخص الالكترونية (الحيوية)، مثل الخريطة الرقمية للوجه أو بصمات الأصابع أو مسح القزحية (بصمة العين) نظرًا لأهميته التكنولوجية، فهو بطاقة بلاستيكية رقاقة ممغنطة بحجم الـ "SIM card" عالمية لكل جوازات السفر في دول العالم التي تعتمد هذه الجوازات، تحوي جميع المعلومات الشخصية (الاسم والعنوان وتاريخ الميلاد وغيرها) وصورة مطبوعة على البطاقة، تم إنشاء هذه الصورة عن طريق النقش بالليزر، وهي بالتالي غير قابلة للإزالة فضلا عن "معلومات معولمة" بكل الوقوعات الخاصة بصاحب الجواز ليس أقلها بصمة

[١] عروس كوثر، ماينو جيلالي، الجريمة السيبرانية في صورها المستحدثة، بحث منشور في مجلة القانون والتنمية _ المجلد ٤، العدد ١، الجزائر، ٢٠٢٢م، ص ٥٤ .

العين وصورة مزايا المنطقة المحيطة بالأنف، والمنطقة المحيطة بالفم، والمباسم والشفاه وخطوط الجبين، واستدارات خاصة بأسفل الذقن وكل المباسم والملامح البيولوجية المتعلقة بالوجه، فضلا الى عدد كبير يكاد لا يحصى من المزايا الخاصة بصاحب الجواز[١].

المطلب الثاني

تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مديرية شؤون البطاقة الوطنية

تبنت وزارة الداخلية عن طريق مديرياتها تبني استخدام التطبيقات الذكية في اصدار وثائقها الرسمية من اجل الحفاظ عليه وانشاء قاعدة بيانات الكترونية رصينة، ولعل اهم الوثائق هي البطاقة الوطنية التي هي عبارة عن قطعة بلاستيكية تحتوي على صورة مجسمة وشريط ممغنط إضافة الى شريحة الكترونية مثبت فيها معلومات مقروءة عن كل فرد لا يمكن الوصول إليها أو قراءتها إلا من خلال جهاز قارئ للبطاقة الوطنية، كما تحتوي على معلومات ظاهرة مقروءة كالأس م الكامل واللقب واسم الأم واسم الجد والصورة الشخصي بالإضافة إلى نوع الجنس ، حيث تذكر هذه المعلومات باللغتين العربية والكردية[٢]، إضافة الى احتوائها على الرقم الوطني المتكون من اثنا عشر رقماً او الرقم التعريفي للفرد **الرقم الذي يمنح للعراقي لمرة واحدة فقط من لحظة ولادته الى ما بعد وفاته ويكون رقمياً ومستقلا لا يقبل التكرار يمكن بواسطته تمييز الشخص دون غيره والوصول الى معلومات القيد المدني** يبقى الرقم الوطني ثابتاً مهما تم تغييره من البيانات استناداً الى المادة –١–تاسع عشر– ،وكذلك رقم البطاقة الوطنية الذي يكون أسفل صورة الشخص، أما خلفها هي معلومات تاريخ الميلاد المواطن ومحل الولادة وتاريخ اصدار ونفاذ البطاقة الوطنية، كما تحمل رقم يسمى الرقم التعريفي للأسرة (الرقم العائلي) **: رقم غير قابل للتكرار يمنح للاسرة الواحدة يميز كل اسره عن غيرها ويسجل ضمن قيد الفرد في قاعدة البيانات، ويعد بديلا عن رقم الصحيفة والسجل الخاص بالأسرة ويمكن الوصول اليه بواسطة اي من افرادها المسجلين في النظام والوصول الى جميع افراد** الاسرة تم اعتماد الرقم العائلي استنادا الى المادة– ١–عشرون– يتكون من ستة عشر رقماً إضافة الى رمز الدائرة ورمز السجل والذي يعد بديلاً عن الصحيفة والسجل المدني[٣]، اذ يبدأ بأول أربعة إرقام من جهة اليسار تعني رمز الدائرة التي

---

[١] ينظر احكام قانون جوزات السفر رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٥.

[٢] نصت المادة الاولى في فقرتها الاولى من تعليمات تحديد نموذج البطاقة الوطنية واجراءات الحصول عليها ومدة نفاذها وحالات تجديدها رقم ١ لسنة ٢٠١٧ على الآتي (تكون البطاقة الوطنية المنصوص عليها في البند (سابعا) من المادة –١– من قانون البطاقة الوطنية رقم ٣ لسنة ٢٠١٦ وفق النموذج الملحق بهذه التعليمات. ثانيا: يتضمن نموذج البطاقة الوطنية معلومات مقروءة عن الفرد وشريحة الكترونية مثبت فيها معلومات لا يمكن الوصول اليها او قراءتها الا من خلال جهاز قارئ للبطاقة. ثالثا: تكتب البطاقة الوطنية باللغتين العربية والكردية.

[٣] مثال تطبيقي عن ذلك الرقم الآتي (1011 E1366127185357)، حيث ان اول اربعة ارقام من اليسار تتضمن رقم الدائرة المتمثل في دائرة احوال المنصور، اما حرف (E) والاربعة ارقام التي تليها فهو تتمثل في السجل، والستة ارقام التي تليها الصفحة في السجل اما الرقمين الاخيرين فتتمثل في السطر في صفحة السجل.

اصدرت البطاقة الوطنية مثال ذلك الرمز (١٠١١) تعني دائرة أحوال المنصور، وكذلك (١٠٠٣) والذي يعني دائرة احوال الكرادة الشرقية[١].

وتتضمن عدّة علامات أمنية منها رمز الدولة (الشعار الجمهوري) وكذلك صورة ظليه (صورة شبحية)، حبر متغير الألوان بصريا (اشعة OVI)، رقائق المعالجة الدقيقة عالية الامان، مع العرض ان الرقم الوطني لا يمكن تكراره اطلاقا، وصورة صاحب البطاقة تكون ملونة ثلاثية الابعاد، فضلاً عن أن رقم بطاقة الخام يكون تسلسلي، اما في ظهر البطاقة فتتمثل علامات الأمان في الطباعة بتقنية (IRIS)، و خيط الأمان ثلاثي الابعاد، جزء مقروء آلياً، متوافق مع منظومة الطيران المدني (منظمة الايكاو للطيران المدني)، إضافة الى الطباعة بالأشعة فوق البنفسجية.

ان المشرع في قانون البطاقة الوطنية لم ينص على جهاز قارئ لها لتمييز البطاقة المزورة، وانما أشارت الى ذلك تعليمات رقم (٢) لسنة ٢٠١٧[٢]، وقد عرف المشرع العراقي البطاقة الوطنية في المادة (٢) الفقرة(سابعاً)من قانون البطاقة الوطنية بإنها "الوثيقة–لمعتمدة قانوناً لتعريف الشخص الذي تعود إليه وتمنح للعراقي، يصدرها المدير العام أو من يخوله بموجب هذا القانون"[٣].

يتضح للباحثة أن البطاقة الوطنية هي وثيقة صادرة بموجب القانون وتعد وثيقة تعريفية للمواطن العراقي، يصدرها المدير العام أو من يخوله بموجب هذا القانون، لذا نستنتج من هذا التعريف لم يتضمن انها الكترونية أو انها ذكية.

تلخص الباحثة مما تقدم على الأهميَّة الكبيرة للذَّكاء الاصطناعيّ، ربَّما حان الوقت لتعزيز دمجه في المجال الأمنيّ، ذلك إنَّ هناك أسبابٍ رئيسيَّةٍ تجعل الاستفادة منه أمراً لا مفرَّ منه، وهي أن الذَّكاء الاصطناعيَّ قادرٌ على تحسين تجارب النَّاس ومنحهم الشُّعور بالحماية وراحة البال، وأن أدوات الذَّكاء الاصطناعيّ تمتلك رؤيةً أوسعَ من البشر، وتستطيع تأمين منطقةً عاليةِ الخطورة بشكلٍ أفضل من الحارس البشريّ، فضلاً عن أن الذَّكاء الاصطناعيَّ يستمرُّ في التَّعلُّم والتَّحسُّن بمرور الوقت، وبالعموم، من المتوقَّع أن يؤدِّي استخدام الذَّكاء الاصطناعيّ في المجال الأمنيّ، إلى تعزيز قدرات الأنظمة الأمنيَّة بشكلٍ كبيرٍ، وتحسين القدرة على اكتشاف التَّهديدات الأمنيَّة ومنعها، أو على الأقلِّ تخفيف آثارها وتجنُّب وقوع ضحايا.

الخاتمة

بعد أن اتممنا بحثنا الموسوم **(تطبيقات الذكاء الاصطناعي في وزارة الداخلية العراقية)** توصل الباحث الى عدداً من الاستنتاجات والمقترحات وعلى وفق الآتي:

اولا– الاستنتاجات

---

[١] الملحق (أ) نموذج البطاقة الوطنية تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠١٧.

[٢] المادة (١) الفقرة (اولاً وثانياً) تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠١٧، تحديد نموذج البطاقة الوطنية وإجراءات الحصول عليها ومدة نفاذها وحالات تجديدها المنشورة في الوقائع العراقية بالعدد ٤٤٥٤ في ٢٠١٧/٧/٢٤.

[٣] قانون البطاقة الوطنية العراقي رقم (٣) لسنة ٢٠١٦.

١. أن تقنيات الذكاء الاصطناعي تساهم في تحسين كفاءة استراتيجيات وزارة الداخلية العراقية عبر التنبؤ بالتهديدات والاستجابة السريعة، كما يجب على الجهات المعنية في تعزيز البنية التحتية التقنية وتطوير السياسات والإجراءات لتمكين تطبيق الذكاء الاصطناعي بشكل فعال في مجال إدارة هذه الوزارة.

٢. تحرص الدول المتقدمة على توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في مختلف مجالات الحكم والإدارة في إطار ما يعرف بالحكومة الإلكترونية ،وما ينتج عنها في مجال الوظيفة العامة تحت اسم "الإدارة الذكية" التي باتت مطلباً أساسيا للارتقاء بطرق إدارة المرافق العامة، وتظهر قيمة الذكاء الاصطناعي بصورة أكبر في مجال إدارة المرافق العامة،وتحول الإدارة التقليدية إلى إدارة ذكية من خلال الرقمنة والتخزين الإلكتروني للمستندات أو الملفات فإنه يمكن الاستجابة للمستفدين من خدامات المرافق العامة بشكل أسرع وسيشعرون أنهم يتعاملون مع إدارة محترفة ومبتكرة.

٣. يمكن لمديرية المرور العامة أن تهتم في تنظيم حركة المرور في العراق لمنتسبيها من خلال زيادة الصلاحيات والمسؤوليات التي تلقى على عاتقهم، وتهيئة بيئة عمل جيدة لهم، واعطائهم الاجر الذي يلبي احتياجاتهم، بما يزيد من رغبتهم للبقاء في المديرية، وهذا ما اوضحته نتائج تحليل الانحدار.

٤. يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الأمني لتحسين الاستخبارات الأمنية، حيث تعتبر الأنظمة الذكية أداة فعالة في جمع البيانات وتحليلها وتحديد الأنماط والتوقعات المحتملة للأنشطة الإجرامية، وبالتالي، يمكن للدول والشركات أن تتحرك بشكل أكثر فعالية لمواجهة التحديات الأمنية المختلفة.

ثانيا– المقترحات:

١. **وضع استراتيجية وطنية للتحول الرقمي:** ضرورة وضع استراتيجية وطنية شاملة للتحول الرقمي تحدد أهدافا وجداول زمنية ومسؤوليات واضحة، كذلك يجب أن تتضمن هذه الاستراتيجية إصلاحات السياسات وأولويات الاستثمار وخارطة طريق لتطوير البنية التحتية مصممة لدعم الأتمتة، وستساعد الاستراتيجية المتماسكة على تنسيق الجهود عبر مختلف القطاعات وضمان التوافق مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأوسع للعراق.

٢. **تنفيذ تدابير قوية للأمن السيبراني:** مع زيادة الأتمتة، تزداد أيضا قابلية التعرض للتهديدات السيبرانية، لذلك أصبح من الضرورة تعزيز تدابير الأمن السيبراني، وإنشاء فرق مخصصة لإدارة المخاطر السيبرانية في كل مؤسسة اعتمدت تنفيذ أنظمة الاتمتة، والمراقبة المستمرة لحماية المعلومات الحساسة والبنية التحتية، وعلى وجه الخصوص في المؤسسات الأمنية والتي تمتلك بيانات حساسة.

٣. العمل على افتتاح مديرية الأمن الالكتروني الخاصة في الشؤون الالكترونية والذكاء الاصطناعي، استخدام الذكاء الاصطناعي في فرض الأمن وتطبيق القانون بشكل عادل ولا يخضع للمشاعر والعواطف ولا يخاف من تطبيق القانون على أصحاب النفوذ والسلطة، فتطبيق الذكاء الاصطنناعي يكون متساويا على جميع الأفراد.

٤. يستطيع الذكاء الاصطناعي مراقبة المجرمين والمطلوبين عندما يدخلون الى اماكن فيها كاميرات مراقبة تعتمد على التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

٥. التوسع من قبل مديرية المرور العامة في نصب كاميرات المراقبة في بعض التقاطعات في مدينة بغداد تعد تجربة مفيدة نحو التحول الرقمي والذكي.

قائمة المصادر

اولا– الكتب

١– أحمد ضياء الدين: الظاهرة الإجرامية بين الفهم والتحليل، دراسة نفسية قانونية للجريمة سلوكا ومواجهة فى ضوء مبادئ الاجرام والعقاب، ط٢، القاهرة: أكاديمية الشرطة، ٢٠١١.

٢– اكثم وجيه عبد الرحمن سليمان، تنظيم المرافق العامة – دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠١٤.

٣– اياد عبد الحمزة بعيوي، النقيب الحقوقي بلال عبد الرحمن المشهداني، المسؤولية الجزائية المترتبة على جريمة الابتزاز الالكتروني، دراسة مقارنة، ط١، مكتبة القانون المقارن، بغداد، ٢٠٢٠.

٤– ثانيا– الرسائل والاطاريح الجامعية:

٥– جميل عبد الباقى الصغير: الإنترنت والقانون الجنائى، الأحكام الموضوعية للجرائم المتعلقة بالإنترنت القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠١.

٦– حسن محمد علي حسن البنان، مبدأ قابلية المرافق العامة للتغيير والتطوير، دراسة في تطور تشاط المرافق العامة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الموصل– كلية القانون ، ٢٠٠٥.

٧– حسين يوسف ابو منصور، الذكاء الاصطناعي وابعاده الأمنية، وركمة تحليل سياسات امنية في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – السعودية / ٢٠٢٠م .

٨– حمدي القبيلات، القانون الإداري، ج١، ط١، دار الوائل للنشر، ٢٠٠٨.

٩– خالد بن سلمان، محمد بن عبد الله، أمن المعلومات بلغة ميسرة، جامعة الملك سعود، ط ١، ٢٠٠٩م.

١٠– داود عبد الرزاق الباز، الإدارة العامة (الحكومة) الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه،ط١، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٠٤.

١١– ستار جبار شلاش البدري، العقود الإدارية المستحدثة ودورها في تنظيم المرافق العامة الضرورية في العراق، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة بغداد– كلية القانون– الفرع العام، ٢٠١٦.

١٢– صلاح الفضلي، آلية عمل العقل عند الإنسان، عصر الكتب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٩م.

١٣– ضاحى خلفان تميم: تجربة شرطة دبى فى خدمة العملاء والمجتمع، الطبعة الثانية، إدارة الجودة الشاملة بشرطة دبى، ٢٠٠٠.

١٤– عبد الاله النوايسة، جرائم تكنولوجيا المعلومات، شرح الاحكام الموضوعية في قانون الجرائم الإلكترونية، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٧.

١٥– مازن ليلو، القانون الإداري، ط٩، مطبعة جامعة دهوك، ٢٠١٠.

١٦– مصطفى سعد حمد خلف، جريمة الإرهاب عبر الوسائل الإلكترونية، دراسة مقارنة بين التشريعين الأردني والعراقي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، ٢٠١٧.

١٧- منصور العور، تجربة القيادة العامة لشرطة دبى فى تحقيق الجودة والتميز المستمر، الطبعة الثانية، إدارة الجودة الشاملة، شرطة دبى، ٢٠٠٠.

ثالثا- المجلات:

١- احمد حسن فولي، مواجهة القانون الدولي للروبوتات المقاتلة وضبط استخدام الذكاء الاصطناعي في صناعة الاسلحة، مجلة الأمن والقانون، اكاديمية شرطة دبي، مجلد٢٩، عدد١، ٢٠٢١.

٢- عروس كوثر، ماينو جيلالي، الجريمة السيبرانية في صورها المستحدثة، بحث منشور في مجلة القانون والتنمية _ المجلد ٤، العدد ١، الجزائر، ٢٠٢٢م.

٣- فائق عوض، استعمالات تقنيات الذكاء الاصطناعي بين المشروعية وعدم المشروعية، بحث منشور في المجلة الجنائية القومية، المجلد الخامس والستون، العدد الاول، مارس، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مصر، ٢٠٢٢.

٤- فائق عوض، استعمالات تقنيات الذكاء الاصطناعي بين المشروعية وعدم المشروعية، بحث منشور، في مجلة الجنائية القومية، المجلد الخامس والستون، العدد الأول، مارس، مركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية مصر، ٢٠٢٢م.

٥- محمد احمد المعداوى عبدربه مجاهد، المسئولية المدني عن الروبوتات ذات الذكاء الإصطناعي، المجلة القانونية، كلية الحقوق – جامعة القاهرة، ٢٠٢٠.

رابعا- القوانين

١- قانون جوزات السفر العراقي رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٥.

٢- قانون البطاقة الوطنية رقم ٣ لسنة ٢٠١٦

٣- قانون وزارة الداخلية رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٦.

٤- تعليمات تحديد نموذج البطاقة الوطنية واجراءات الحصول عليها ومدة نفاذها وحالات تجديدها رقم ١ لسنة ٢٠١٧